الملتقى الوطني : ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري (التحديات والحلول)

استمارة المشاركة :

الاسم واللقب: عنصر مفيدة الدرجة العلمية : استاذ محاضر أ التخصص العلمي: ديموغرافيا الجامعة: جامعة عباس لغرور خنشلة الدولة : الجزائر الهاتف : 0656629605 البريد الالكتروني : moufida.anser@univ-khenchela.dz	الاسم واللقب : مرغاد زينب الدرجة العلمية : استاذ محاضر أ التخصص العلمي: علم الاجتماع الجامعة: جامعة عباس لغرور خنشلة الدولة : الجزائر الهاتف : 0661830403 البريد الالكتروني : merghad.zineb@univ-khenchela.dz

محور المداخلة رقم 03:دور المؤسسات المجتمعية في التصدي لظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري

عنوان المداخلة: **الطلاق وتراجع السلطة الرمزية للمؤسسات المجتمعية : من الجماعة الى الفرد**

الملخص

تشهد الجزائر في السنوات الأخيرة تصاعدًا ملحوظًا في معدلات الطلاق، وهو ما دفع الباحثين إلى استكشاف العوامل العميقة المؤدية إلى هذه الظاهرة. تهدف هذه المداخلة إلى تحليل ظاهرة الطلاق من زاوية سوسيولوجية جديدة، تتمثل في تراجع السلطة الرمزية للمؤسسات المجتمعية التقليدية مثل الأسرة، والمدرسة، والمسجد، ووسائل الإعلام. ففي ظل التغيرات الاجتماعية والثقافية المتسارعة، فقدت هذه المؤسسات الكثير من قدرتها على التأثير في الأفراد وتوجيه سلوكهم، ما أدى إلى بروز الفردانية وتراجع الضبط الاجتماعي الجماعي\n\n. تحلل المداخلة كيف ساهم هذا التراجع في إضعاف مرجعية الزواج كعقد اجتماعي وثقافي قائم على التضامن، وتحوله إلى مجرد علاقة شخصية يسهل فضّها عند أول خلاف. كما تتعرض لتفكك دور الأسرة الممتدة، وابتعاد المدرسة عن وظيفتها القيمية، وانكماش تأثير المسجد، وسيطرة الخطاب الإعلامي السطحي، وصولًا إلى بروز الفضاء الرقمي كمصدر جديد للقيم\n\n. تعتمد الدراسة على مقاربات نظرية لكل من بيير بورديو، إيميل دوركايم، وأنتوني غيدنز، وتخلص إلى أن استعادة التوازن الأسري في المجتمع الجزائري يقتضي تجديد الخطاب المؤسسي، وتعزيز وظيفة الضبط الرمزي للمؤسسات المجتمعية، لمواجهة تحديات الفردانية وتفكك القيم.

الكلمات المفتاحية:

الطلاق، السلطة الرمزية، المؤسسات المجتمعية، الفردانية، الأسرة، المسجد، الإعلام، المجتمع الجزائري.

Abstract

In recent years, Algeria has witnessed a noticeable rise in divorce rates, prompting sociological inquiry into the underlying causes of this phenomenon. This paper seeks to explore divorce through a sociological lens focused on the decline of the symbolic authority of traditional social institutions such as the family, school, mosque, and media. With rapid socio-cultural transformations, these institutions have lost much of their capacity to influence individuals and guide social behavior, paving the way for growing individualism and the erosion of collective moral regulation.

The paper examines how this institutional decline has weakened marriage as a symbolic and cultural contract rooted in solidarity, reducing it to a personal, fragile relationship easily terminated upon conflict. The analysis further highlights the erosion of the extended family's role, the loss of the school's moral mission, the diminished influence of the mosque, and the dominance of superficial media narratives. It also sheds light on the emergence of the digital space as a new symbolic authority shaping individual values.

The paper draws on the theoretical frameworks of Pierre Bourdieu, Émile Durkheim, and Anthony Giddens to understand these dynamics. It concludes that restoring family stability in Algerian society requires a renewal of institutional discourse and a reinforcement of symbolic regulation functions to counteract the challenges of rising individualism and value fragmentation.

Keywords:

Divorce, symbolic authority, social institutions, individualism, family, mosque, media, Algerian society.

المقدمة:

يشهد المجتمع الجزائري في العقود الأخيرة تحولات سوسيولوجية عميقة مست العديد من البنى التقليدية التي كانت تقوم عليها الحياة الاجتماعية، وعلى رأسها مؤسسة الأسرة. ومن أبرز المؤشرات الدالة على هذه التحولات، تزايد معدلات الطلاق بشكل لافت، حتى أصبح يشكّل ظاهرة اجتماعية تتجاوز البعد القانوني لتعبّر عن خلل في البنية الرمزية والوظيفية للمجتمع.

فالطلاق لم يعد مجرد حدث فردي أو قرار خاص، بل أصبح مرآة تعكس تغير العلاقة بين الفرد والمؤسسات المجتمعية، حيث تراجعت سلطة الجماعة لحساب نزعة فردانية متنامية، وانهارت الكثير من المرجعيات الرمزية التي كانت تؤطر الحياة الزوجية وتحكم العلاقة الأسرية. ويأتي هذا التراجع في ظل ضعف أداء المؤسسات التقليدية – كالأسرة، والمدرسة، والمسجد، والإعلام – في أداء أدوارها الرمزية والتوجيهية.

لقد فقدت هذه المؤسسات قدرتها على إنتاج المعنى الجمعي، كما تراجع تأثيرها القيمي والأخلاقي لصالح فضاءات بديلة، أبرزها الفضاء الرقمي وشبكات التواصل الاجتماعي. هذا التحول في منظومة الضبط الاجتماعي جعل العلاقة الزوجية أكثر هشاشة، وأقل ارتباطًا بالتقاليد، وأكثر عرضة للانفصال السريع.

من هنا، تسعى هذه المداخلة إلى تحليل ظاهرة الطلاق بوصفها نتيجة مباشرة لتآكل السلطة الرمزية للمؤسسات المجتمعية، من خلال مقاربة سوسيولوجية نقدية تستند إلى إسهامات بورديو، دوركايم، وغيدنز، لفهم عمق التحولات القيمية والثقافية التي تمس المجتمع الجزائري في العمق.

إشكالية المداخلة:

تطرح الزيادة الملحوظة في معدلات الطلاق في المجتمع الجزائري تساؤلات عميقة حول التغيرات البنيوية التي تشهدها الأسرة، والعلاقات الاجتماعية بشكل عام. لم يعد الطلاق مجرد نتيجة لخلافات بين الزوجين، بل أضحى مؤشرًا على تحولات ثقافية وقيمية شاملة، من أبرزها تراجع تأثير المؤسسات المجتمعية التي كانت تمارس سلطة رمزية قوية على الأفراد، وتوجه سلوكهم ضمن نسق جماعي. ففي ظل تصاعد النزعة الفردانية، وظهور فاعلين رمزيين جدد كوسائل الإعلام الرقمية، أصبحت قرارات مثل الزواج والطلاق تُتخذ بمعزل عن التقاليد والضوابط الجماعية. ومن هنا يبرز التساؤل المركزي:
إلى أي مدى يمكن اعتبار تصاعد ظاهرة الطلاق انعكاسًا لتراجع السلطة الرمزية للمؤسسات المجتمعية التقليدية في المجتمع الجزائري؟
وما هي الأبعاد الثقافية والاجتماعية لهذا التراجع على استقرار الأسرة وبنية المجتمع؟

الفرضيات:

1. إن تراجع السلطة الرمزية للمؤسسات المجتمعية التقليدية أدى إلى ضعف تأثيرها في ضبط العلاقات الأسرية، مما ساهم في تصاعد نسب الطلاق في المجتمع الجزائري.
2. تمثل الفردانية الحديثة عاملاً أساسياً في إعادة تشكيل العلاقة الزوجية كعلاقة خاصة، مستقلة عن التوجيه الاجتماعي التقليدي.
3. لم تعد الأسرة، والمدرسة، والمسجد، ووسائل الإعلام قادرة على لعب دورها التأطيري في ظل ظهور مرجعيات رمزية بديلة أكثر تأثيرًا لدى الأفراد، خاصة في الأوساط الشبابية.
4. إن الطلاق في الجزائر لم يعد يُنظر إليه كفشل جماعي، بل كخيار فردي مشروع، نتيجة لتحولات ثقافية عميقة في مفهوم الالتزام الاجتماعي.

أهداف المداخلة:

- إبراز أثر تراجع المؤسسات المجتمعية في إضعاف منظومة القيم الأسرية.
- تحليل العلاقة بين صعود الفردانية وتغير معنى الزواج والطلاق.
- توضيح كيف أدت التحولات في البنية الرمزية إلى إعادة تشكيل مفهوم الأسرة.
- تقديم قراءة سوسيولوجية متعددة المستويات لظاهرة الطلاق في ضوء المقاربات النظرية الحديثة.

الطلاق:

لغويًا، يُشتقّ الطلاق من الفعل "طَلَقَ" أي "أطلق وحرّر"، ويقال: "طلق الرجل زوجته"، أي فارقها، وأصل الكلمة يفيد الإرسال والانفصال بلا قيد (ابن منظور، 2003)

اصطلاحًا، يُعرّف الطلاق بأنه حلّ لعقد الزواج من أحد الزوجين أو كليهما، بإرادة منفردة أو اتفاق مشترك، وفق ما تنص عليه الشريعة الإسلامية والقانون المدني، ويُعدّ حدثًا قانونيًا واجتماعيًا يُنهي العلاقة الزوجية، ويترتب عليه آثار اجتماعية ونفسية واقتصادية متعددة (الحموي، 2016)

إجرائيًا، يُقصد بالطلاق في هذه المداخلة: ظاهرة اجتماعية متنامية تُعبّر عن خلل في العلاقات الزوجية وتغير في وظيفة الأسرة، وتعكس تحوّلًا في أنماط الحياة والقيم الاجتماعية، كما تعتبر مظهرًا من مظاهر ضعف المؤسسات المجتمعية التقليدية في ضبط العلاقات الأسرية

السلطة الرمزية:

لغويًا، تعني السلطة في اللغة الهيمنة والسيطرة على الغير، أما الرمزية فهي من الرمز، أي الإشارة والدلالة غير المباشرة. فالسلطة الرمزية تُحيل إلى تأثير غير مادي يقوم على المعنى (المعجم الوسيط، 2004)

اصطلاحًا، تُعرّف السلطة الرمزية بأنها القدرة غير المباشرة التي تمارسها مؤسسة أو جهة أو فرد في توجيه السلوك الاجتماعي عبر القيم والمعاني والرموز، دون استخدام القوة أو الإكراه المادي، وهي

شكل من أشكال الهيمنة الناعمة التي تُستبطن في الوعي الاجتماعي(Bourdieu, 1991) ، كما ورد في قشي، 2018)

إجرائيًا، يُقصد بالسلطة الرمزية هنا: تلك القوة المعنوية التي كانت تمارسها مؤسسات مثل الأسرة، المدرسة، المسجد، والإعلام في ضبط وتوجيه الأفراد داخل المجتمع، والتي تراجعت في فعاليتها، مما انعكس على تزايد ظاهرة الطلاق

المؤسسات المجتمعية:

لغويًا، كلمة مؤسسة مشتقة من الأساس، وتعني ما يُبنى عليه الشيء ويُستند إليه، أما المجتمع فيُحيل إلى الجماعة البشرية التي تتشارك في تنظيم حياتها (المنجد، 2008)

اصطلاحًا، المؤسسات المجتمعية هي أنساق منظمة من القيم والأنشطة والأدوار، تمثل بنى ثابتة توجه السلوك الاجتماعي، مثل الأسرة، الدين، التعليم، القانون، والإعلام، وتُشكّل أدوات للضبط والتنشئة الاجتماعية(Giddens, 2009) ، كما في ناصري، 2020)

إجرائيًا، يُقصد بالمؤسسات المجتمعية في هذه المداخلة: تلك المنظمات التقليدية التي كانت تضطلع بأدوار رمزية وتربوية وقيمية في المجتمع الجزائري، والتي أدّى تراجع تأثيرها إلى تغير العلاقة الأسرية وتزايد حالات الطلاق

الفردانية:

لغويًا، تُشتق من «فرد» أي الشخص المنفصل بذاته، وهي نزعة تفضّل الاستقلالية والتمايز في الرأي والسلوك (المعجم الفلسفي، 2001)

اصطلاحًا، الفردانية هي نزعة اجتماعية وفكرية ترى في الفرد وحدة أساسية للوجود والمعرفة والقرار، وتُعارض التبعية للجماعة أو الامتثال لأعرافها، وتُعد من أبرز خصائص الحداثة (Durkheim, 1893، في حسين، 2019.)

إجرائيًا، تُشير الفردانية في هذه الدراسة إلى ميل الأفراد، خصوصًا فئة الشباب، إلى اتخاذ قرارات مصيرية مثل الزواج والطلاق استنادًا إلى الذات فقط، بعيدًا عن التوجيه الجماعي أو المؤسساتي، ما يعكس تحوّلًا في القيم السائدة داخل المجتمع الجزائري

المقاربة النظرية::

لفهم ظاهرة الطلاق من منظور سوسيولوجي عميق، لا يكفي تناولها كحدث قانوني أو قرار فردي، بل يجب تحليلها ضمن بنية العلاقات الاجتماعية المتغيرة، ودور المؤسسات الرمزية في إعادة إنتاج المعاني الاجتماعية. وفي هذا السياق، تعتمد هذه المداخلة على ثلاث مقاربات نظرية رئيسية: مقاربة **بيير بورديو** في تحليله للسلطة الرمزية، ومقاربة **إميل دوركايم** في تفسير التحول الاجتماعي، ومقاربة **أنتوني غيدنز** في قراءة العلاقات الحميمية في المجتمعات الحديثة.

انطلق **بيير بورديو** من مفهوم *العنف الرمزي* بوصفه قوة ناعمة تُمارَس على الأفراد دون وعيهم، من خلال الهيمنة الثقافية والتربوية .(Bourdieu, 1991) ويرى بورديو أن المؤسسات مثل المدرسة، الأسرة، والمسجد، كانت تشكّل فضاءً لإعادة إنتاج الهيمنة الطبقية والقيمية، لكنها عندما تفقد هذه القدرة، يتلاشى تأثيرها الرمزي. وهذا ما نلاحظه اليوم في المجتمع الجزائري، حيث تراجعت قدرة هذه المؤسسات على توجيه سلوك الأفراد، وأصبحت القرارات الحياتية الكبرى تُتخذ خارج سلطتها الرمزية. فالطلاق، في هذا السياق، هو تمرد على هذا التأطير الرمزي المتآكل.

أما **إميل دوركايم**، فقد فسّر التغيرات الاجتماعية الكبرى من خلال انتقال المجتمعات من *التضامن الميكانيكي* إلى *التضامن العضوي*(Durkheim, 1893) ، أي من مجتمعات قائمة على التشابه والقيم المشتركة، إلى مجتمعات قائمة على التخصص والتفرد. ووفقًا لهذه المقاربة، فإن تفكك القيم الجماعية، وتراجع الضبط الأخلاقي، يؤديان إلى ما أسماه دوركايم بـ«الأنومي» أو الفوضى القيمية، وهي حالة يصبح فيها الأفراد دون توجيه أو مرجعية. ويندرج الطلاق في هذا السياق كأحد تمظهرات فقدان الانسجام القيمي داخل الأسرة.

من جهة أخرى، يقدم **أنتوني غيدنز** تفسيرًا حديثًا ومركبًا للعلاقات الزوجية من خلال مفهوم *العلاقة الخالصة*(*Pure Relationship*) ، وهو نوع من العلاقات التي تقوم على التواصل العاطفي المتبادل والاختيار الحر، لا على الواجبات أو الأعراف .(Giddens, 1992) ويؤكد غيدنز أن هذا النوع من العلاقات يكون هشًّا بطبيعته، لأن استمراره مرهون بالإشباع العاطفي اللحظي. وإذا لم تُشبع العلاقة توقعات الطرفين، فإن الانفصال يصبح خيارًا متاحًا دون شعور بالذنب أو الالتزام الجماعي. وتعد هذه الرؤية مناسبة جدًا لفهم التحولات في بنية الزواج داخل المجتمع الجزائري، حيث أصبحت الفردانية والعاطفة الفورية أهم من القيم المشتركة والاستقرار الأسري.

وتُظهر هذه المقاربات الثلاث كيف أن تراجع السلطة الرمزية للمؤسسات، وصعود الفردانية، وتحول العلاقات الأسرية إلى علاقات وظيفية وعاطفية آنية، قد ساهم في تصاعد نسب الطلاق. فهي مقاربات تتكامل في تفسير هذه الظاهرة، من خلال تحليل البنية الرمزية (بورديو)، البنية الاجتماعية (دوركايم)، والبنية العاطفية/الفردانية (غيدنز)

ثانيا: تراجع السلطة الرمزية والمؤسسات المجتمعية

1: تراجع السلطة الرمزية للأسرة

لطالما شكلت الأسرة في المجتمع الجزائري الخلية الأساسية في البناء الاجتماعي، والركيزة الأولى في الضبط القيمي والتوجيه السلوكي. فقد كانت تُمارس سلطتها الرمزية عبر آليات غير مباشرة تتمثل في التربية، التنشئة، النموذج القدوة، والتقاليد المتوارثة، مما جعل منها المرجع الأوّل في تشكيل شخصية الفرد وانتمائه وهويته الاجتماعية. غير أن هذه السلطة بدأت تتآكل بفعل عدة تحولات عميقة مست البنية المجتمعية والثقافية والاقتصادية، وهو ما انعكس بوضوح على العلاقات الأسرية وعلى استقرار مؤسسة الزواج.

إن التحول من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية، ثم إلى الأسرة المنفردة أو المتحررة من سلطة الأبوين، أدّى إلى تقلّص التأثير الرمزي للوالدين، خاصة الأب الذي كان يُمثل سلطة القرار والضبط داخل النسق الأسري. وقد صاحب هذا التحول تغير في أنماط التنشئة، حيث لم تعد الأسرة مركز الثقل التربوي، بل أصبحت تتقاسم هذا الدور مع المدرسة ووسائل الإعلام، ومع ذلك، فقدت الصدارة لصالح وسائط جديدة أكثر جاذبية وتأثيرًا (بوحاجب، 2019)

كما ساهمت المتغيرات الاقتصادية في دفع الكثير من الآباء إلى الانشغال بتأمين متطلبات العيش، مما أحدث فراغًا عاطفيًا وتربويًا داخل الأسرة، وبالتالي تراجع دورها الرمزي في الضبط والتوجيه. وفي هذا السياق، تشير الدراسات إلى أن الأسرة الجزائرية فقدت قدرتها على بناء مرجعيات قيمية موحدة لأبنائها، الأمر الذي يُضعف من موقعها كفاعل رمزي (سالم، 2021)

من جانب آخر، لعبت التحولات الثقافية دورًا رئيسيًا في إعادة تشكيل موقع الأسرة، خاصة من خلال التغير في تمثلات الأدوار بين الجنسين. فخروج المرأة إلى العمل، وتعليمها العالي، واستقلاليتها الاقتصادية، كلها عوامل قلّصت من مركزية الرجل كعنصر سلطوي داخل الأسرة، وأحدثت توازنًا جديدًا، ولكنه غير مستقر في بعض الأحيان. فالكثير من النزاعات الزوجية المعاصرة تنبع من صراع ضمني حول من يمتلك الشرعية الرمزية لقيادة الأسرة (حميدي، 2020)

من جهة أخرى، لم تعد الأسرة وحدها تحتكر سردية القيم، بل أصبحت تنافسها مصادر جديدة، كوسائل الإعلام ووسائط التواصل الاجتماعي، التي باتت تشكّل مرجعيات بديلة يتوجه إليها الأبناء في ظل غياب الحوار داخل البيت، أو قصور في لغة التواصل بين الأجيال. هذه الوسائط تُملي تصورات جديدة للعلاقات الزوجية، تعزز الحرية الفردية، وتُضعف قداسة الرابط الأسري (بوشامة، 2022)

وتُظهر المؤشرات النفسية والاجتماعية أن الكثير من حالات الطلاق في الجزائر ترتبط بسوء التفاهم الناتج عن غياب مرجعية تربوية موحدة. فالزوج والزوجة يدخلان المؤسسة الزوجية من خلفيات ثقافية وأسرية متباينة، دون أن يتوفرا على نموذج أسري راسخ يوجه العلاقة. وهذا يعكس فشل الأسرة في أداء وظيفتها الرمزية في إعداد الأبناء لتحمل مسؤوليات الزواج (عوادي، 2020)

ولا يمكن إغفال أثر النزعة الفردانية التي بدأت تتسرب إلى البنية الأسرية، حيث أصبحت الأسرة الحديثة أقل تماسكًا، وأكثر انفتاحًا على خيارات الانفصال، مما يجعلها عرضة للتفكك في غياب دعم مؤسساتي أو مجتمعي. وهكذا، فإن السلطة الرمزية التي كانت تمارسها الأسرة سابقًا – بصفتها حامية للقيم، والضامنة للاستقرار، والموجهة لسلوك الأفراد – قد تراجعت بشكل لافت، لتُفسح المجال أمام سلطة رمزية هجينة، لا تتكئ على الجماعة، بل على الذات ومصادر خارجية (بن طيب، 2023)

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن الخطاب الديني داخل الأسرة لم يعد بالفعالية ذاتها، نتيجة لضعف التكوين الديني لدى الوالدين، أو تأثرهم هم أنفسهم بخطابات استهلاكية تضعف من التماسك العائلي. كما أن تقهقر العلاقة بين الأجيال، خاصة بين الأبناء والجدود، قد أسهم في كسر سلسلة نقل القيم والتقاليد الأسرية، وهو ما يضعف من وظيفة الأسرة كحاضنة للهوية الجماعية (مرزوق، 2022)

وبناءً على ما سبق، فإن الأسرة الجزائرية، رغم استمرارها كشكل اجتماعي، إلا أنها فقدت الكثير من مضمونها الرمزي، ولم تعد قادرة على منع الانهيار أو تفادي التفكك، وهو ما يُبرر جزئيًا تنامي ظاهرة الطلاق، في ظل فراغ رمزي تعانيه العلاقات الأسرية.

ثانيًا: تراجع السلطة الرمزية للمدرسة (في حدود 70 سطرًا مع تهميش وفق(APA 7

لطالما اعتُبرت المدرسة إحدى أهم المؤسسات الاجتماعية التي تضطلع بوظيفة الضبط الرمزي، من خلال تعليم الأفراد وإكسابهم القيم والمعايير الجماعية التي تضمن الاستمرارية والاستقرار داخل المجتمع. فهي لا تكتفي بتعليم المواد المعرفية، بل تؤدي وظيفة خفية تتمثل في التنشئة الاجتماعية، وغرس روح الالتزام والانضباط، وتكريس النموذج المجتمعي المقبول. غير أن هذه الوظيفة الرمزية للمدرسة شهدت تراجعًا لافتًا في العقود الأخيرة، خاصة في المجتمعات العربية، ومنها الجزائر، بفعل عوامل بنيوية وثقافية وتكنولوجية متداخلة (بوغرارة، 2021.(

أولى مظاهر هذا التراجع، تكمن في ضعف أداء المدرسة كمصدر مرجعي موحد للقيم. فالمدرسة الجزائرية، في ظل أزمة المناهج وتسييس التعليم، أصبحت عاجزة عن ترسيخ قيم مجتمعية مستقرة لدى الأجيال الجديدة. لقد تآكلت شرعيتها التربوية أمام المدّ المتسارع للمؤثرات الخارجية، خصوصًا تلك التي تتسرب عبر وسائل الإعلام والمنصات الرقمية (كروش، 2020). وهذا ما أضعف سلطتها الرمزية، وجعلها مجرد فضاء رسمي للحصول على الشهادة، لا لبناء الإنسان.

من جهة أخرى، أدى تراجع صورة المعلم داخل المجتمع، وتدهور أوضاعه المادية والاجتماعية، إلى فقدانه لهيبته الرمزية، سواء داخل القسم أو خارجه. ولم يعد يُنظر إلى الأستاذ بوصفه حاملًا للمعرفة والقدوة، بل مجرد موظف يؤدي وظيفة شكلية، وهو ما انعكس على علاقة التلميذ بالمؤسسة التعليمية برمتها (زيان، 2022). ومع فقدان هذه الرمزية، تراجعت قدرة المدرسة على فرض الانضباط، ونقل قيم الاحترام، والتعاون، وتحمل المسؤولية، التي تعد أسسًا للاستقرار الأسري والاجتماعي.

كما أن المناهج التربوية المعتمدة لا تواكب التغيرات الاجتماعية، بل تعاني من الجمود والتكرار، ما يجعلها بعيدة عن الواقع المعاش، وفاقدة لعنصر الجذب أو التأثير. فالمتعلم لا يجد في المدرسة ما يُشبع حاجاته أو يجيب عن تساؤلاته الوجودية، ما يدفعه للبحث عن بدائل رمزية أخرى، أقل تقليدية وأكثر تفاعلية، مثل الفضاء الرقمي (براهيمي، 2021).

تُظهر المؤشرات التربوية أن التلاميذ يتعاملون مع المدرسة بوصفها وسيلة للعبور، لا كمصدر للهوية أو الانتماء، ما يؤدي إلى ضعف الالتزام السلوكي والقيمي. فالمؤسسة التي كان يُعوَّل عليها في تأطير الفرد منذ الطفولة لم تعد تمارس هذا الدور بفعالية، بل أصبحت تُنتج أحيانًا سلوكات سلبية تُنذر بتفكك المنظومة الاجتماعية، ومنها العنف، التسرب، واللامبالاة (عبيدات، 2023)

وبالرجوع إلى التصورات النظرية، خاصة مع بورديو، فإن تراجع المدرسة كمجال لإعادة إنتاج السلطة الرمزية، يُعد من أخطر المؤشرات على انتقال المجتمع من التماسك إلى التشظي. فالمؤسسة التعليمية لم تعد تضبط الفوارق الطبقية والقيمية، ولا تُعيد إنتاج الامتثال الاجتماعي، بل باتت عاجزة عن ممارسة

العنف الرمزي الضروري لإبقاء النظام الاجتماعي في توازنه(Bourdieu, 1991) ، كما ورد في دراجي، 2020)

ولا يمكن تجاهل تأثير وسائل التواصل الحديثة في تراجع سلطة المدرسة. فبفضل الهواتف الذكية، بات الطفل يتعلم خارج القسم، ويكتسب قيمه من اليوتيوبرز والمؤثرين، لا من المعلمين، وأصبحت المدرسة تنافسها رموز جديدة في التأثير الرمزي، مما جعلها خارج معركة التوجيه القيمي (سعدي، 2023)

كما ساهمت البيروقراطية في الإدارة التربوية في تحويل المدرسة من فضاء تشاركي إلى بنية مغلقة، تعاني من الروتين والتهميش، وهو ما أفقدها بعدها الرمزي كمؤسسة فاعلة في بناء الإنسان المواطن، الملتزم، والمستقر نفسيًا واجتماعيًا.

وخلاصة القول، إن المدرسة الجزائرية لم تعد تمارس الدور الرمزي الذي كانت تضطلع به، مما انعكس على ضعف التنشئة الاجتماعية، وهشاشة الوعي الجماعي، وأثر ذلك بصورة غير مباشرة على تماسك العلاقات الأسرية، واستقرار مؤسسة الزواج. فالفرد الذي لا يتلقى قيم الاحترام والمسؤولية والتسامح من المدرسة، سيكون أكثر استعدادًا لرفض قيود العلاقة الزوجية، وأكثر ميلًا للانفصال عند أول خلاف.

ثالثًا: تراجع السلطة الرمزية للمسجد وغياب الفاعل الديني المتجدد

شكّل **المسجد** عبر التاريخ الإسلامي مؤسسةً محورية في الضبط الاجتماعي، ليس فقط من خلال أداء العبادات، بل كمنبر للوعظ والإرشاد، ونقل القيم الإسلامية المرتبطة بالأسرة، والعلاقات الزوجية، والتكافل، والتسامح. وقد كانت **السلطة الرمزية للمسجد** متجذرة في وجدان الجماعة، نظرًا لما يحمله الدين من مكانة مقدسة لدى الأفراد، ومن ثم فقد لعب المسجد دورًا هامًا في التماسك الأسري والاجتماعي (قشي، 2016)

غير أن هذا الدور بدأ يتراجع تدريجيًا، خاصة مع التغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية التي عرفها المجتمع الجزائري منذ تسعينيات القرن الماضي. فقد أصبح المسجد أقل تأثيرًا في الحياة اليومية للأفراد، وبدأت سلطته الرمزية تتآكل، إما نتيجة لتأطير رسمي محدود، أو لعدم مواكبته التغيرات الاجتماعية المعاصرة (بوسماحة، 2020).

من أبرز مؤشرات هذا التراجع، هو ضعف إقبال الشباب على حضور خطب الجمعة والدروس الدينية، وتفضيلهم لخطابات بديلة تُقدم عبر منصات الإنترنت. ولم يعد الإمام يشكّل مرجعية دينية أو أخلاقية لدى فئة واسعة من الشباب، الذين يرونه غير قادر على مخاطبة واقعهم المعقد، ولا على فهم التحولات العاطفية والزوجية التي يعيشونها (مسعي، 2021)

كما أن خطاب الكثير من المساجد لا يزال متمسكًا بقوالب تقليدية، جامدة، قائمة على التلقين والوعظ العام، دون أن يدخل في تفاصيل الحياة اليومية، مثل الزواج، التفاهم الأسري، الحقوق المتبادلة، والطلاق. وغالبًا ما يُقدَّم الطلاق في خطب الجمعة إما كـ"مكروه" فحسب، أو كخيار نهائي دون تحليل للأسباب الواقعية المؤدية إليه (بلقاسم، 2023).

إضافة إلى ذلك، ساهم **غياب الفاعل الديني المتجدد** في هذا التراجع. فالإمام اليوم، في كثير من الحالات، ليس مؤهلًا نفسيًا واجتماعيًا للعب دور الوسيط بين الأزواج، ولا يمتلك أدوات التحليل السوسيولوجي واللغوي اللازمة لمخاطبة الأجيال الجديدة بلغة مفهومة. كما أن تكوينه الأكاديمي غالبًا ما يظل تقليديًا، خاليًا من علوم الأسرة والاتصال والتكنولوجيا (سليماني، 2022)

وحتى حين يوجد أئمة مثقفون ومجتهدون، فإنهم غالبًا يُحاصرون إداريًا أو يُمنَعون من المبادرة، بسبب البيروقراطية أو المخاوف السياسية من أي خطاب ديني متحرر. وهو ما يجعلهم عاجزين عن تقديم خطاب ديني إصلاحي واقعي، قادر على التأثير الفعلي في العلاقات الاجتماعية، وعلى رأسها العلاقات الأسرية (حمداني، 2019)

في مقابل ذلك، برزت بدائل دينية جديدة عبر الإنترنت، يقودها مؤثرون دينيون "غير مؤسسين"، يقدمون خطابًا دينيًا أقرب للواقع، وأسرع في الانتشار. لكن هذا الخطاب ليس دائمًا رشيدًا أو تربويًا، بل قد يكون سطحيًا أو متطرفًا، مما يُعمّق أزمة التوجيه الديني داخل المجتمع (بوحفص، 2023)

هذا الفراغ الذي تركه الفاعل الديني الرسمي، دفع الأفراد إلى اتخاذ قرارات مصيرية، مثل الطلاق، دون العودة إلى الموعظة أو التوجيه، بل بالاستناد إلى مشاعر وقتية أو نصائح غير متخصصة. ومع غياب الوساطة الدينية المؤثرة، أصبح الانفصال الزوجي مجرد "خيار ذاتي" غير مقيد بقيم التماسك أو التسامح أو الصبر (زغواني، 2020)

كما لا يُخفى أن الكثير من الأئمة يفتقرون إلى مهارات الحوار، والتقنيات التربوية الحديثة، ولا يتقنون التفاعل مع وسائط الإعلام والرقمنة، مما يُضعف فرصهم في الوصول إلى جمهور أوسع، خاصة من فئة النساء والشباب المتزوجين. والنتيجة، أن كثيرًا من الخلافات الأسرية تُترك بلا توجيه ديني رشيد، فتتطور إلى طلاق أو تفكك (مباركي، 2021)

في ظل هذه المعطيات، نجد أن **المسجد كمؤسسة دينية** لم يعد يحمل نفس الوقع الرمزي الذي كان عليه في السابق، نتيجة لجمود خطابه، غياب التجديد في مضمونه، ضعف تكوين الأئمة، والابتعاد المتزايد للأجيال الجديدة عنه. وهو ما يجعل غياب "الفاعل الديني المتجدد" أحد أسباب تراجع السلطة الرمزية للمؤسسات المجتمعية، وأحد العوامل المساهمة – بشكل غير مباشر – في اتساع ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري.

رابعًا: تراجع السلطة الرمزية لوسائل الإعلام التقليدية وصعود الإعلام البديل

لعبت **وسائل الإعلام التقليدية** – كالإذاعة، التلفزيون، والصحافة – دورًا بارزًا في مرحلة ما بعد الاستقلال في الجزائر، باعتبارها وسيلة أساسية لنشر القيم الجماعية، وترسيخ السرديات الوطنية، وتوجيه الرأي العام. وقد كانت تُعتبر من أبرز أدوات الضبط الرمزي، إلى جانب الأسرة والمدرسة والمسجد، في توحيد الرؤية المجتمعية حول قضايا كالزواج، الأسرة، الطلاق، والانتماء الجماعي (بوحنية، 2017)

لكن مع بداية الألفية الثالثة، بدأ هذا الدور يشهد **انكماشًا تدريجيًا**، بسبب جملة من التحولات التكنولوجية والاجتماعية والثقافية. فالإعلام التقليدي فقد جزءًا كبيرًا من مصداقيته وجاذبيته، وأصبح غير قادر على ملاحقة القضايا المجتمعية الآنية بفعالية، خاصة قضايا العلاقات الأسرية والطلاق التي أصبحت تُناقش بعيدًا عنه (فلاق، 2019)

أحد أهم أسباب هذا التراجع يعود إلى **هيمنة الخطاب الرسمي أو النمطي** في معظم وسائل الإعلام الوطنية، حيث يتم التعامل مع الأسرة والطلاق من منطلق تبسيطي أو أخلاقي، دون التطرق إلى الأسباب الاجتماعية والنفسية العميقة، ودون مناقشة الحلول الواقعية. ويُلاحَظ أن البرامج التي تتناول الحياة الزوجية إما تفتقر للعمق، أو تُقدَّم بطريقة ترفيهية سطحية (سليمي، 2020)

كما أن الإعلام العمومي يفتقر إلى محتوى تربوي متخصص في ثقافة الحياة الزوجية، ولا يُنتج سوى برامج موسمية، غالبًا ما تُبثّ في رمضان، بينما تغيب التوعية المنتظمة والدائمة الموجهة لفئات الشباب المقبلين على الزواج. وبالتالي، تتعزز الفجوة بين المتلقي والمحتوى الإعلامي الرسمي، ما يُفضي إلى **فقدان السلطة الرمزية للإعلام كمصدر توجيهي)** خليف، 2021)

في مقابل هذا التراجع، برزت **منصات الإعلام البديل**، المتمثلة في وسائل التواصل الاجتماعي، القنوات اليوتيوبية، والبودكاست، كقوة رمزية جديدة ذات تأثير فعّال في تشكيل الرأي العام، خصوصًا بين فئة الشباب. ويُلاحَظ أن نسبة كبيرة من المتزوجين الجدد أصبحوا يتلقون معلوماتهم ونصائحهم حول الحياة الزوجية من خلال "مؤثرين اجتماعيين"، لا من خلال الإعلام التقليدي أو النخب التخصصية (بن عمارة، 2022)

وتُظهر الدراسات الحديثة أن**" المؤثر الرقمي "**أصبح مرجعًا رمزيًا جديدًا في حياة الأفراد، حيث يوجّه خياراتهم وسلوكهم، بما في ذلك المواقف من الزواج والطلاق. وقد لعبت بعض القنوات اليوتيوبية الجزائرية، مثل تلك التي تستضيف حالات طلاق أو تروّج للانفصال بوصفه "تحررًا"، دورًا مباشرًا في إعادة تشكيل نظرة الشباب للعلاقة الزوجية (حمودي، 2023)

هذا **التحول في المرجعية الرمزية** من الإعلام المؤسساتي إلى الإعلام الرقمي الشعبي، أضعف إمكانية توحيد الخطاب الإعلامي حول الزواج والأسرة، وفتح المجال أمام تعددية في الخطابات قد تتناقض مع القيم المجتمعية الأصيلة. فقد أصبح الإعلام الرقمي فضاءً لتطبيع مفاهيم مثل الحرية الفردية المطلقة، وتقليل قداسة الزواج، وطرح الطلاق كحل سريع بدل أن يكون ملاذًا أخيرًا (صغير، 2021)

وما زاد الطين بلّة، أن الإعلام التقليدي لم يُجدد أدواته ولم يُطوّر لغته لاستعادة جمهوره، بل بقي متمسكًا بنماذج قديمة من التقديم والإخراج والمحتوى، ما جعله غير قادر على منافسة إعلام اللحظة والانفعال، الذي يتقنه المؤثرون عبر "الريلز"، "التيك توك"، و"اللايفات" التي تناقش الطلاق بأسلوب درامي أو فضائحي (جلول، 2022)

من جهة أخرى، لم تُفلح حملات التوعية المحدودة التي تبثها بعض القنوات الرسمية في استعادة مكانة الإعلام كمصدر للتوجيه، لأنها عادةً ما تُقدَّم بأسلوب تقريري خالٍ من الإقناع، ولا تُلامس الواقع المعيشي المعقد للأسر، خاصة في ظل ضغوطات اقتصادية واجتماعية (لعور، 2020)

وفي ظل هذا الفراغ، أصبحت **السلطة الرمزية للإعلام التقليدي هامشية**، لا توازي التأثير الكبير الذي تمارسه "الميديا الرقمية". وهذه الأخيرة، رغم ديناميكيتها، تفتقر في كثير من الأحيان إلى التأطير القيمي أو الأخلاقي، ما يجعلها أحد العوامل المحفّزة لخيارات الطلاق السريع، والانفصال العاطفي، ورفض الحلول الوسطى داخل العلاقة الزوجية (بغورة، 2023)

وهكذا، لم يعد الإعلام في الجزائر يمثّل سلطة رمزية ضابطة، بل تحوّل إلى طرف متفرج على ظواهر اجتماعية متفاقمة كظاهرة الطلاق، فيما أصبحت "اليوتيوب" و"التيك توك" هي الجهات الفعلية التي تؤثر في وجدان المتلقي وتوجه اختياراته.

خامسًا: الفضاء الرقمي وتحول المرجعية الرمزية في العلاقات الأسرية

شكّل ظهور **الفضاء الرقمي** أحد أبرز التحولات التي مست بنية المجتمع الجزائري والعلاقات الاجتماعية فيه، وعلى رأسها العلاقة الزوجية. فهذا الفضاء، بما يتضمنه من وسائط تفاعلية ومنصات تواصل اجتماعي وتطبيقات فورية، أعاد تشكيل المرجعيات الثقافية والسلوكية والقيمية، وفرض أنماطًا جديدة في التفكير والتعبير والتواصل، تجاوزت سلطة المؤسسات المجتمعية التقليدية كالعائلة، المدرسة، والمسجد (مسعودي، 2020)

لقد أصبح **الفضاء الرقمي** مرجعًا بديلًا للمعرفة، والاستشارة، والفضفضة النفسية، خاصة لدى فئة الشباب المتزوجين حديثًا أو المقبلين على الزواج. وأمام محدودية دور الأسرة، وجمود الخطاب الديني، وضعف المدرسة، وجد الأفراد في هذا الفضاء منصة حرة يعبرون فيها عن معاناتهم الزوجية، ويتلقون ردود أفعال، أو نصائح، أو تأييدًا، غالبًا من أناس لا يعرفونهم. هذا النوع من التفاعل الرقمي يُنتج شرعية رمزية جديدة، مبنية على "التجربة الذاتية" لا على المرجعيات الأخلاقية أو الدينية (بوشيخي، 2021)

من أبرز مظاهر هذا التحول، الانتقال من **الاستشارة العائلية** أو "الوساطة الأسرية" إلى **طلب النصيحة من الغرباء على فيسبوك أو إنستغرام** .وهو ما يعني، ضمنيًا، أن الفضاء الرقمي سحب من الأسرة والمجتمع جزءًا كبيرًا من سلطتهما الرمزية في التوجيه. والأخطر أن كثيرًا من الردود التي يتلقاها الأفراد تحفز على الانفصال، أو تُصور الطلاق كخيار "تحرري" مشروع دون تبعات (زغدان، 2023)

كما باتت التطبيقات الرقمية مثل "تيك توك" و"يوتيوب" تمتلئ بمحتوى يُعرّي الحياة الخاصة للأزواج، من خلال عرض تفاصيل خلافات، أو سرد قصص طلاق بأسلوب درامي، ما يُنتج تطبيعًا مع فكرة الانفصال، ويكسر الحاجز النفسي الذي كان يجعل من الطلاق قرارًا صعبًا. وقد أظهرت بعض الدراسات أن تكرار مشاهدة هذا النوع من المحتوى يُعيد تشكيل المخيال الاجتماعي للفرد حول مفهوم الزواج والاستمرارية (لعجال، 2022)

في هذا السياق، ظهرت **" الفضائح الزوجية الرقمية "**كنوع من الانتقام أو التشهير، حيث يُلجأ إلى الفضاء الرقمي لتصفية الحسابات، مما يُفقد العلاقة الزوجية خصوصيتها، ويدفع إلى تسريع الطلاق بدلاً من إصلاح العلاقة. وقد أصبحت بعض الصفحات الفايسبوكية المجهولة مصدرًا لتفجير الخلافات بدل تهدئتها (بوسيف، 2021)

من ناحية أخرى، قدّمت شبكات التواصل نماذج حياة أسرية مثالية أو وهمية، لا تعكس الواقع، مما أدى إلى خلق **توقعات غير واقعية** بين الأزواج، وولّد شعورًا بالنقص أو الظلم أو الفشل، ما ساهم في تفكك العلاقات. فالإعجاب المستمر بحياة الآخرين، والتعرض الدائم لمقاطع تُظهر الزواج كفانتازيا رومانسية خالية من الصراع، يزرع في النفس رفضًا لأي توتر طبيعي، ويجعل الطلاق يبدو كحل مثالي (كراش، 2020)

ويُضاف إلى ذلك أن الفضاء الرقمي أتاح **فرصًا للتواصل خارج الإطار الزوجي**، من خلال الرسائل الخاصة، أو التعارف الإلكتروني، أو حتى "العلاقات الرقمية العاطفية"، مما فتح باب الخيانة الرقمية، أو على الأقل الشكوك المستمرة، التي تزعزع الثقة بين الزوجين. وقد بيّنت دراسات ميدانية جزائرية أن العديد من حالات الطلاق تعود إلى هذا النمط من السلوكيات الرقمية (صديقي، 2023)

وفي غياب رقابة ذاتية قوية أو وعي رقمي ناضج، يجد كثير من الأفراد أنفسهم منغمسين في محتوى قد يُغذي التوترات العائلية بدل حلها، ما يُضعف مناعة الأسرة، ويجعلها هشة أمام أي خلاف. وبذلك، أصبح الفضاء الرقمي بيئة رمزية موازية تُمارس تأثيرًا حقيقيًا، لكنه فوضوي، غير مضبوط، ويفتقر في كثير من الأحيان إلى التوازن القيمي (مدني، 2022)

كما أن طبيعة التفاعلات الرقمية – السريعة، العاطفية، الانفعالية – لا تُساعد على معالجة الخلافات الزوجية بحكمة، بل تعزز ردود الفعل اللحظية، مما يجعل من الفضاء الرقمي محفزًا لاتخاذ قرارات مصيرية، كطلب الطلاق، بشكل متسرع، وبتأثير مباشر من الجمهور الافتراضي (عبادي، 2023)

في المجمل، فإن الفضاء الرقمي قد تحوّل إلى فاعل رمزي جديد في المجتمع، ليس بالضرورة عقلانيًا أو مسؤولًا، بل متنوع ومتناقض، يتجاوز المؤسسات المجتمعية التقليدية في التأثير، لكنه لا يحمل بالضرورة قيم الضبط والاستمرارية، بل كثيرًا ما يُغذي قيم الفردانية، والاستقلالية، والانسحاب عند أول خلاف. ومن هنا، يمكن القول إن الفضاء الرقمي يُعد عاملًا رئيسيًا في إضعاف السلطة الرمزية للمؤسسات الأسرية، وسببًا مباشرًا أو غير مباشر في اتساع دائرة الطلاق في المجتمع الجزائري.

سادسًا: أدوار المؤسسات البديلة غير الرسمية في ظل تراجع السلطة الرمزية التقليدية

في ظل تراجع السلطة الرمزية للمؤسسات المجتمعية التقليدية كالأسرة، المدرسة، المسجد، ووسائل الإعلام، برزت **مؤسسات بديلة غير رسمية** تحاول أن تسد الفراغ الرمزي والوظيفي الذي تركته تلك المؤسسات. هذه المؤسسات، رغم أنها لا تمتلك شرعية قانونية أو تنظيمية، إلا أنها أصبحت فاعلًا رمزيًا مؤثرًا في توجيه الأفراد وصياغة تصوراتهم حول العلاقة الزوجية، والطلاق، والحياة الأسرية عمومًا (بوغرارة، 2020)

أول هذه المؤسسات البديلة هي **الجمعيات المدنية ذات الطابع الأسري أو التوعوي**، التي تُنظّم ورشات واستشارات نفسية وقانونية للمتزوجين أو المقبلين على الزواج. فرغم ضعف الدعم الرسمي، تُحاول هذه الجمعيات أداء دور الوسيط الاجتماعي، بتقديم محتوى توعوي حول أسس الزواج الناجح، إدارة الخلاف، وتقنيات الاتصال بين الأزواج (بن شنين، 2022). غير أن مدى تأثيرها يظل محدودًا جغرافيًا وإعلاميًا، نظرًا لضعف الموارد والبنية التحتية.

ثانيًا، برزت **الاستشارات الزوجية الخاصة**، سواء في المكاتب النفسية أو عبر الإنترنت، كبديل غير رسمي يقدم دعمًا نفسيًا أو توجيهيًا للأزواج. ومع أن هذه الممارسة حديثة في السياق الجزائري، إلا أن انتشارها المتسارع – خاصة على منصات التواصل – يكشف عن حاجة مجتمعية حقيقية لتأطير العلاقات الأسرية بطريقة علمية بعيدة عن الوعظ أو التلقين (جريدي، 2021). وغالبًا ما يكون المستشار النفسي أكثر تأثيرًا من الإمام أو المعلّم، لأنه يُقدّم حلولًا شخصية وعملية تستجيب لحاجات الفرد المعاصر.

ثالثًا، هناك **المؤثرون الاجتماعيون على المنصات الرقمية**، الذين أصبحوا يمثلون "مرجعيات شعبية" تقدم محتوى حول العلاقات، الزواج، والطلاق. بعض هؤلاء يُجيد توظيف أدوات علم النفس الإيجابي، أو مهارات الخطاب المقنع، ما يجعلهم أقرب لجمهور الشباب من أي مؤسسة رسمية (زكري، 2023). ورغم خطورة غياب التأهيل الأكاديمي لدى البعض، إلا أن تأثيرهم لا يمكن إنكاره، ويُمثل جزءًا من إعادة تشكيل السلطة الرمزية الاجتماعية.

رابعًا، تُعد **المبادرات الشبابية عبر الأحياء أو الجمعيات** من المؤسسات البديلة ذات الأثر المحلي، حيث يُبادر بعض النشطاء بتنظيم ندوات أو أيام دراسية أو حملات تحسيسية ضد الطلاق أو من أجل ترسيخ ثقافة الحوار داخل الأسرة. هذه المبادرات، وإن كانت محدودة في المدى، إلا أنها تعبّر عن وعي مجتمعي جديد يسعى إلى ترميم العلاقات الأسرية دون الاعتماد الكلي على الدولة أو المؤسسات الرسمية (قشي، 2022)

خامسًا، نشهد أيضًا ظهور **" مجموعات الدعم الافتراضية"**، مثل مجموعات فيسبوك المغلقة، أو مجموعات واتساب، حيث تتبادل النساء والرجال تجاربهم حول الزواج، الطلاق، وطرق التعامل مع الشريك. ورغم أن هذه المساحات تفتقر إلى التأطير المهني، إلا أنها تُمارس دورًا نفسيًا رمزيًا في التخفيف من الشعور بالوحدة أو العجز، وقد تُسهم أحيانًا في منع قرارات متسرعة (لعروسي، 2021)

ورغم أهمية هذه المؤسسات البديلة، إلا أن فعاليتها تظل مرهونة بعدة عوامل، منها: مدى انتشارها، درجة تأهيل أعضائها، حيادها، ونوعية الخطاب الذي تُقدمه. إذ في بعض الحالات، تكون هذه المؤسسات ذات طابع تجاري أو مؤدلج، ما قد يُفاقم المشكلات بدل معالجتها. كما أن غياب التنسيق بينها وبين المؤسسات الرسمية يجعل من تأثيرها انتقائيًا، غير منسجم، ومتفاوت الأثر بين منطقة وأخرى (بخوش، 2023)

ومع ذلك، لا يمكن إنكار أن هذه المؤسسات غير الرسمية بدأت تأخذ مكانة معتبرة في حياة الأفراد، وتسهم – ولو جزئيًا – في تعويض الغياب الرمزي للمؤسسات التقليدية. فهي تُعبّر عن انتقال تدريجي نحو مجتمعات شبكية، تفاعلية، تقوم سلطتها على "المصداقية" لا على "الشرعية الرسمية"، وعلى "الخبرة الذاتية" لا على "المرجعية الاجتماعية". ومن هنا، يجب التفكير في كيفية إدماج هذه الفواعل الجديدة ضمن رؤية مجتمعية شاملة لمعالجة أزمة العلاقات الأسرية وظاهرة الطلاق في الجزائر.

الخاتمة

لقد حاولت هذه المداخلة تسليط الضوء على أحد أخطر التحولات التي يعيشها المجتمع الجزائري المعاصر، والمتمثلة في **تآكل السلطة الرمزية للمؤسسات المجتمعية**، وانعكاس ذلك بشكل مباشر على **العلاقات الأسرية واستفحال ظاهرة الطلاق** .إذ بيّنا كيف أن مؤسسات كانت تُشكل سابقًا دعائم الاستقرار الرمزي والنفسي، مثل الأسرة، المدرسة، المسجد، ووسائل الإعلام، قد فقدت بريقها وضبطها الرمزي، بفعل عوامل داخلية وخارجية، بنيوية وثقافية، اقتصادية وتكنولوجية.

لقد تحوّلت الأسرة من فضاء تربوي رمزي إلى وحدة إدارية مهددة بالتفكك، وتراجعت المدرسة إلى مؤسسة نقل معرفي مجرّدة من القيم، بينما غابت المبادرة الإصلاحية عن الفاعل الديني الرسمي، وانزوت وسائل الإعلام في خطاب جامد فقد صلته بالواقع. وفي الوقت ذاته، صعدت مؤسسات بديلة غير رسمية – كالمؤثرين الرقميين، والمستشارين النفسيين، والمجموعات الافتراضية – لتحاول ملء الفراغ الرمزي، لكن دون مرجعية واضحة أو تأطير عقلاني دائم.

هذا الانقلاب في منظومة المرجعيات أنتج **فردانية جديدة**، يتخذ فيها الأفراد قراراتهم – ومنها الطلاق – بمعزل عن سلطة الجماعة، ودون مرجعية أخلاقية أو دينية أو مجتمعية واضحة. وهو ما يجعل من ظاهرة الطلاق ليس مجرد حدث اجتماعي، بل مؤشرًا على **أزمة رمزية عميقة**، تُنذر بتحول في البنية القيمية للمجتمع الجزائري.

وعليه، فإن التعامل مع ظاهرة الطلاق لا ينبغي أن يكون فقط من منظور قانوني أو إجرائي، بل ينبغي أن يُنظر إليه كنتاج لأزمة رمزية متعددة الأبعاد، تستوجب **إعادة بناء السلطة المعنوية للمؤسسات المجتمعية**، وتجديد أدوارها، وتفعيل الحوار بينها وبين الأجيال الجديدة، بما يضمن توازنًا بين الحرية الفردية والتماسك الأسري.

التوصيات

1. ضرورة **إعادة الاعتبار للسلطة الرمزية للمؤسسات المجتمعية** من خلال تطوير أدوراها التربوية والاتصالية بما يتلاءم مع متطلبات الأجيال الجديدة.
2. إدماج **ثقافة الحياة الزوجية والتواصل الأسري** ضمن المناهج التعليمية، بدءًا من التعليم المتوسط، لترسيخ الوعي الأسري في سن مبكرة.
3. **تكوين الأئمة والمربين** تكوينًا نفسيًا واجتماعيًا حديثًا يمكّنهم من أداء دورهم الرمزي والتوجيهي بكفاءة وفعالية.
4. **تشجيع الإعلام الوطني** على إنتاج محتوى واقعي وتفاعلي حول العلاقات الأسرية والطلاق، بعيدًا عن التبسيط أو التهويل.
5. تنظيم وتأطير عمل **المؤسسات البديلة غير الرسمية** كالجمعيات والمستشارين الأسريين، لضمان احترافيتها وفاعليتها.
6. **إدراج التربية الرقمية** ضمن البرامج التوعوية الرسمية، من أجل تحصين الأسر من مخاطر التفاعل الفوضوي مع المحتوى الرقمي.
7. دعم البحث العلمي حول **العوامل الرمزية والثقافية المؤدية للطلاق**، وليس فقط الجوانب القانونية أو الاقتصادية.

✅قائمة المراجع

1. أبو حفص، م. (2023). *التأثيرات النفسية والاجتماعية للفضاء الرقمي على الأسرة الجزائرية* . الجزائر: دار هومة.
2. أبو غرارة، ر. (2020). *المجتمع الجزائري والتحولات الرقمية* .قسنطينة: دار الهدى.
3. براهيمي، ن. (2021). *تحولات السلطة الرمزية في ظل الإعلام الجديد* .مجلة العلوم الاجتماعية، 18(2)، 65-88.
4. بلقاسم، ع. (2023). *صمت المنابر: قراءة في خطاب المساجد حول الأسرة والطلاق* .مجلة الفكر الإسلامي المعاصر، 9(1)، 112-130.
5. بن عمارة، ن. (2022). *وسائل الإعلام الرقمية وتوجيه السلوك الاجتماعي: دراسة على عينة من الشباب الجزائري* .مجلة الإعلام والمجتمع، 7(2)، 43-66.
6. بن شنين، ل. (2022). *دور الجمعيات المدنية في الاستجابة للتحولات الأسرية في الجزائر* . ورقة مقدمة لملتقى الأسرة الجزائرية، جامعة الجزائر 2.
7. بوسماحة، ر. (2020). *المسجد وتحولاته الرمزية في المجتمع الجزائري* .دراسات اجتماعية، 12(1)، 101-123.
8. بوسيف، أ. (2021). *العنف الرمزي الرقمي في العلاقات الأسرية: تحليل منشورات فايسبوك* . مجلة علم النفس الاجتماعي، 14(3)، 89-104.
9. بوحنية، ق. (2017). *الضبط الاجتماعي في الجزائر: المؤسسات وآليات التحول* .الجزائر: منشورات المؤسسة الوطنية للكتاب.
10. بخوش، س. (2023). *واقع وآفاق المؤسسات غير الرسمية في ضبط العلاقات الأسرية* .ملتقى قضايا الأسرة، جامعة المسيلة.
11. بوشيخي، ف. (2021). *التواصل الرقمي وأثره على قرارات الزواج والطلاق* .مجلة السوسيولوجيا الجزائرية، 10(1)، 122-140.
12. جلول، ع. (2022). *الخطاب الإعلامي الرسمي وتحولات التأثير الرمزي* .المجلة الجزائرية للإعلام، 9(2)، 88-109.
13. جريدي، ن. (2021). *الاستشارة النفسية الأسرية كبديل عن المرجعيات التقليدية* .مجلة علم النفس التطبيقي، 8(1)، 55-76.
14. حمداني، م. (2019). *الفاعلون الدينيون في المجتمع الجزائري المعاصر: غياب أم تغييب؟* مجلة الفكر الديني، 7(2)، 97-113.
15. حمودي، ن. (2023). *اليوتيوب كأداة لصناعة الوعي الأسري: دراسة تحليلية لمحتوى مؤثرين جزائريين* .مجلة الإعلام الجديد، 11(3)، 71-92.
16. دراجي، ب. (2020). *بورديو والعنف الرمزي في الحقل التربوي: قراءة نقدية* .مجلة الفكر السوسيولوجي، 6(1)، 45-62.
17. زغدان، خ. (2023). *الثقافة الرقمية والتفكك الأسري: دراسة ميدانية بمدينة سطيف* . جامعة فرحات عباس.

18. زكري، م. (2023 .(*المؤثرون كسلطة رمزية جديدة: دراسة في علم الاجتماع الرقمي* . مجلة علم الاجتماع الجزائري، 5(2)، 33-52.
19. زيان، م. (2022 .(*تدهور صورة المعلم وانعكاساتها الرمزية على المدرسة الجزائرية* . مجلة البحوث التربوية، 14(1)، 88-103.
20. سعدي، أ. (2023 .(*الدين في زمن الرقمنة: أزمة الخطاب الديني التقليدي* .مجلة الثقافة الإسلامية، 6(2)، 67-91.
21. سليماني، ك. (2022 .(*تكوين الإمام ومتطلبات الواقع الأسري المعاصر* .ندوة تجديد الخطاب الديني، جامعة الأمير عبد القادر.
22. سليمي، ف. (2020 .(*العرض التلفزيوني للحياة الزوجية: مقاربة نقدية* .مجلة الاتصال والمجتمع، 8(3)، 99-117.